مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر

Algerian export promotion strategy between trends optimism and caution factors

د. قرين ربيع **د. عقون شراف**

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/25 تاريخ قبول النشر: 2017/04/30

الملخص :

إن فترة الثمانينيات من القرن الماضي تعتبر من أصعب الفترات التي عرفتها الجزائر بسبب أزمة المديونية وركود في الإنتاج وانخفاض في أسعار النفط، الأمر الذي دفعها إلى انتهاج سياسة جديدة لاقتصادها والتوجه نحو اقتصاد السوق، وانفتاح التجارة الخارجية وإلغاء صلاحية احتكار المؤسسات العمومية.

وقد انتهجت الجزائر سياساتها الهادفة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وبعث التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال العديد من الأجهزة والتدابير، ورغم كل هذا بقي الميزان التجاري يعاني من العجز، ولم ترق الصادرات إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، ترقية الصادرات الجزائرية، أجهزة الصادرات الجزائرية.

Résumé :

La période des années du quatre-vingt du siècle précédent est les plus délicates vécues par l'Algérie, en raison de la crise de la dette et de la stagnation de la production et la baisse des prix du pétrole, ce qui a forcés à adopter une nouvelle politique pour une économie orienté marché et l'ouverture du commerce extérieur et l'expiration du monopole des entreprises publiques.

L'Algérie a poursuivi sa politique visant à améliorer les exportations hors hydrocarbures et encouragé le développement économique, notamment par le biais de nombreux dispositifs et mesures, et malgré cet effort la balance commerciale est restée déficitaire, et les exportations n'a pas encore atteint le niveau souhaité.

Mots clés: *Commerce extérieur, Promotion des exportations Algériennes, Dispositifs d'exportation Algériens.*

المقدمة

منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي قامت الدولة الجزائرية بجملة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية وذلك لمعالجة الضعف الكبير الذي كان يعاني منه الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي والقدرة على دخول الأسواق الخارجية، وهذا ما نتج عنه ضرورة ملحة في تشجيع الصادرات الجزائرية.

إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال التالي:

ما مدى نجاعة الإجراءات والسياسات الحكومية في ترقية الصادرات الجزائرية؟

وللإجابة على الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الآليات والتدابير التي تم تسخيرها من أجل تنمية الصادرات الجزائرية؟
- ما هو واقع التصدير في الجزائر؟

الهدف من الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الجزائر وسياساتها المنتهجة فيما يخص ترقية صادراتها الخارجية.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استعراض الجانب النظري والمتمثل في تطور مفهوم التصدير والتجارة الخارجية حسب المفكرين الاقتصاديين، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل بيانات المتعلقة بالتصدير في الجزائر.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية، سنتطرق في القسم الأول إلى أهم المحطات التاريخية التي شهدتها التجارة الخارجية عموما والتبادل التجاري خصوصا، أما القسم الثاني فسيتم تخصيصه لأهم الأجهزة والتدابير التي سخرتها الدولة الجزائرية من أجل تنمية صادراتها والخروج من التبعية للمحروقات، أما القسم الثالث والأخير فسيعالج واقع الصادرات الجزائرية في الفترة الراهنة وأهم اتجاهاتها.

أولا: أساسيات حول التجارة الخارجية

سنستعرض أهم المحطات التاريخية التي تناولت مفهوم الصادرات مع الإشارة إلى أهميتها على المستويين الوطني والدولي.

1- تطور مفهوم الصادرات في الفكر الاقتصادي

عرفت التجارة الخارجية والمبادلات التجارية الدولية تطورات مهمة من خلال:[1]

أ- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

اعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال النقاط التالية:

- تشجيع صادرات السلع الصناعية بكافة الوسائل؛
- العمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد أسواق خارجية جديدة وخاصة من خلال الاكتشافات الجغرافية؛
- تقديم الدعم المالي لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية؛
- إلغاء بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج؛
- تخفيض تكاليف إنتاج السلع المصدرة من خلال اعتماد أجور منخفضة؛
- تخزين السلع الجاهزة والموجهة للتصدير في المستودعات الكبيرة؛
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من تساهم في دعم الصادرات.

ب- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت أفكار التجاريين في التراجع، وظهرت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا عكس ما جاء به الفكر التجاري الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

كما أظهرت المدرسة الكلاسيكية دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، تحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية، إلى جانب جذب رؤوس أموال خارجية للاستثمار من أجل إنتاج السلع التصديرية. فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص في استخدام الموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل، وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير.

ج- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

أشارت النظرية الكينزية في تحليلها للدخل القومي إلى أهمية الصادرات من خلال أثر المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

2- أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية وكذلك موردا لتعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تعد مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية.[2]

كما تحتل التجارة الخارجية دورا حيويا لما لها من أهمية تبرز من خلال:[3]

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج؛
- تعتبر مؤشرا على تنافسية الدولة في السوق الدولي؛
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
- تؤدي إلى زيادة الدخل القومي؛
- نقل التكنولوجيا والتي تفيد في تعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- إشباع الحاجات والرغبات وتحقيق التوازن في السوق الداخلية بين العرض والطلب؛
- إقامة علاقات ودية مع الزبائن والشركاء الاقتصاديين.

ثانيا: أجهزة وتدابير تنمية الصادرات

1- أجهزة تنمية الصادرات

سخرت الحكومة الجزائر من أجل تنمية صادراتها العديد من الأجهزة والهيئات تتمثل إجمالا فيما يلي:[4]

أ- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)

تمثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الصعيد الوطني وغرف التجارة والصناعة في إطار دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات لدى السلطات العمومية وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وبهذه الصفة تضطلع الغرف بالمهام الأساسية الآتية: [5]

- تمثيل الشركات؛
- تنشيط وترقية ودعم الشركات؛

- تكوين وتعليم وتأهيل الشركات؛
- التحكيم والوساطة والمصالحة؛

تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على إثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين ولا سيما السعي على تقربهم وربطهم بغرفتهم.

بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 مؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996،المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضوا إلى 219 عضوا، كما انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من 55 عضوا إلى 19 عضوا. [6]

ب- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

وضعت السلطات العمومية منذ أكثر من عشرية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في صلب اهتماماتها، حيث أرست إجراءات تأطيرية تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية.

ويندرج تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174، المؤرخ في 12 جوان 2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد وضعت الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي: [7]

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية؛
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية

– وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛

– تصميم، إعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية؛

– متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج ؛

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير؛

– تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الجوائز والأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين؛

– القيام بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة.

ج- الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)

تم إنشاء الصندوق أساسا من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. [8]

وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج. [9]

د- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم، منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض "أونافكس" والتي أنشأت في سنة 1971، وتتمثل مهامها الرئيسة فيما يلي: [10]

– تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛

– تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛

- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية؛
- قوانين وترتيبات التصدير؛
- تحرير مجلات إعلامية اقتصادية وتجارية؛
- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
- تسيير واستغلال منشآت قصر المعارض.

هـ- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

في إطار الإستراتيجية المعتمدة من قبل الجزائر لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وبغرض التكثيف من صادراتها خارج المحروقات شرعت الحكومة الجزائرية لإحداث تغييرات في المنظومة القانونية وهذا من أجل التسهيل على المصدرين الوطنيين في معاملاتهم التجارية على الصعيد الدولي.

تم تأسيس الشركة بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995 وتتمثل أهدافها في:[11]

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
- ضمان الدفع في حالة التمويل؛
- تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛
- مساعدة وتشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- تعويض وتغطية الديون أو المستحقات في الخارج؛
- تعويض المؤمن (المصدر) على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير؛
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج؛
- بيع المعلومات التجارية للمستوردين والممونين.

و- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)

هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير، تحقيق التواصل بين المصدرين، تجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.[12]

ثانيا: التدابير والإجراءات المتخذة في إطار تنمية الصادرات

1- التسهيلات الجبائية

يتم منح إعفاءات ضريبية لنشاطات التصدير، وذلك فيما يتعلق بالضريبة على النشاط المهني (TAP) ، الرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وتتمثل الامتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في: [13]

أ- الإعفاء من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- **الضريبة على النشاط المهني (TAP):** لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناء عليه الضريبة على النشاط المهني (TAP)، عائدات عمليات البيع، تكاليف النقل والوساطة المتعلقة بالبضائع أو السلع الموجهة للتصدير مباشرة.

- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS):** تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما عمليات البيع الموجهة للتصدير وتأدية الخدمات الموجهة التصدير؛ يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقد يم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر، كما لا تشمل الاستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

ب- الإعفاء من الضريبة على رقم الأعمال

- **الرسم على القيمة المضافة(TVA) ، والمتعلق بعمليات البيع عند للتصدير:** تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) عمليات البيع المتعلقة بالبضائع المصدرة والبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، عدا بعض الاستثناءات.

- **عمليات الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA):** المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير.

- **استرجاع الرسم على القيمة المضافة (TVA):** يمكن الاستفادة منه فيما يتعلق بكافة البضائع والخدمات التي تستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

2- التسهيلات الجمركية

تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة قصد تحويلها لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي والموجهة للتصدير النهائي؛
- التخليص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) وذلك بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع؛
- تفعيل الدفتر (ATA) بمدة صلاحية (01) سنة، وهو عبارة عن إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)؛
- التصريح المسبق وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

3- تسهيلات حكومية

تؤكد الحكومة الجزائرية من خلال برنامج الدعم الذي تقدمه على سياستها التي تدعم الشركات المصدرة بإجراءات أخرى تدخل في إطار التجارة الخارجية.

تقوم هذه السياسة أساسا على التسهيلات التي من شأنها جعل إجراءات التصدير أكثر سلاسة، وتترجم هذه التسهيلات في حرية التصدير وتسهيلات على مستوى الموانئ.

4- تسهيلات مصرفية

تتمثل هذه التسهيلات المصرفية فيما يلي:

- يمكن لأي شركة مقرها في الجزائر الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل تصدير منتجات تم إنتاجها محليا؛
- تخضع عمليات تصدير المنتجات عن طريق البيع النهائي أو بيع التسليم وكذا عمليات تصدير الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى بنك وسيط معتمد ومؤسس بالجزائر، وتكون محل تقديم شهادة التوطين المطلوبة من قبل الجمارك عند إعداد التصريح الجمركي بالتخليص عند التصدير؛

- يجب على المصدر استعادة عائدات التصدير في أجل لا يتعدى 185 يوما بدءا من تاريخ إرسال البضائع أو تاريخ إنجاز الخدمات.

05- الاتفاقيات التجارية الدولية بين الجزائر وشركائها الاقتصاديين

قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم والإتحادات تمثلت أهمها في:

أ- **الاتفاقية التجارية بين الجزائر والأردن:** تم التوقيع على اتفاقية التعاون التجاري الجزائري الأردني في 19 ماي 1997 بالجزائر العاصمة والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-252 في 1998/08/08 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1999/01/31 ويستند اتفاق التعاون التجاري الجزائري الأردني على منح الامتيازات في الرسوم الجمركية والضريبة بمعادلة هذه الأخيرة.

ب- **الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس:** والموقع بتونس في 4 ديسمبر 2008 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2014.[14]

ج- **اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي:** تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في إسبانيا بتاريخ أفريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية، جوانب سياسية، اجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع المجموعة الأوروبية.

وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر2005، ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة تشرف عليها وزارة الخارجية مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها بتاريخ 30 ديسمبر 2004. [15]

د- **انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:** لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم تكوين فوج العمل

لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية في 17 جوان 1987، وفي سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998. وتتمثل مهام فوج العمل في تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار، حيث تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008، وآخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة، سجلنا تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول وأهمها: الأروغواي، سويسرا والأرجنتين.

06- البرامج الإقليمية لتمويل الصادرات

قد يكون تمويل الصادرات على المستوى الوطني غير كافي، ومن ثم يصبح التعاون الإقليمي في مجال تمويل الصادرات من الأهمية بمكان لسد هذه الفجوة، كما يمثل التعاون الإقليمي وسيلة هامة لإقامة علاقات بين المؤسسات الوطنية وتبادل المعلومات في نطاق الإقليم، ومن الأنظمة الإقليمية لتمويل الصادرات نجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وبرنامج تمويل التجارة للبنك الإسلامي للتنمية.[16]

أ- **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:** قام مؤتمر وكلاء وزارات الاقتصاد والمال العرب، والذي عقد في الجزائر في شهر أكتوبر 1967، بصياغة مشروع اتفاقية بإنشاء الصندوق العربي، وأعلنت الأمانة العامة للجامعة العربية صباح يوم السبت الموافق 1971/12/18 نفاذ اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم، خلال الفترة 1968- 1997، إدخال عدة تعديلات على الاتفاقية من جانب مجلس محافظي الصندوق، أبرزها التعديل الذي أدخل عام 1982 لزيادة رأس مال الصندوق إلى ثمانمائة مليون دينار كويتي، والتعديل الذي أدخل على أغراض

الصندوق عام 1997 ، وذلك لتمكينه من تقديم قروض للقطاع الخاص بدون ضمانات حكومية، وتهدف إلى توفير التمويل للمبادلات التجارية بين الدول العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي؛[17]

ب- البنك الإسلامي للتنمية: وهو عبارة عن مؤسسة مالية إنمائية دولية أنشأت عام 1973 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء وفي المجتمعات المسلمة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويضم في عضويته 56 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، ومن أهدافه: [18]

- يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ومحاربة الفقر في الدول الأعضاء وفي المجتمعات المسلمة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات؛
- تقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء وتقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة؛
- يقبل البنك الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل المناسبة؛
- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتعزيز التبادل التجاري بينها؛
- تقديم المساعدة الفنية.

ثالثا: الإنجازات المحققة فيما يخص الصادرات الجزائرية

تأثرت تجارة السلع والخدمات في العالم بوجه عام وخاصة في الدول العربية بتراجع أسعار النفط ما بين عامي 2014 و2016، حيث تراجعت بمعدل 8.5 % أي من 2519 مليار دولار عام 2014 إلى 1933 مليار دولار عام 2016.[19]

1- موقع الجزائر من الدول العربية من حيث الصادرات:

الجدول رقم (01): إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الدولة	متوسط 2000- 2013	2014	2015	2016	متوسط معدل التغير 2014- 2016 (%)
الإمارات	173.23	375.00	271.00	265.90	-10.8
السعودية	210.61	342.43	203.55	174.92	-20.1
قطر	52.99	131.72	77.29	57.59	-24.1
الكويت	57.96	102.11	54.32	46.03	-23.3
العراق	42.17	84.63	49.32	43.74	-19.8
الجزائر	47.65	62.89	34.67	28.88	-22.8
مصر	17.59	26.85	21.35	25.47	-1.7
سلطنة عمان	27.23	53.22	34.86	25.30	-22.0
المغرب	14.12	23.92	22.33	22.77	-1.6
تونس	12.61	16.76	14.07	13.57	-6.8
البحرين	12.38	20.13	14.17	11.96	-15.9
الأردن	5.31	8.38	7.83	7.51	-3.6
ليبيا	32.79	21.00	10.20	6.00	-34.1
لبنان	3.28	4.55	3.98	3.93	-4.8
السودان	5.82	4.45	3.17	2.37	-19.0
سوريا	8.34	2.30	1.70	1.80	-7.8
موريتانيا	1.32	1.94	1.39	1.30	-12.4
اليمن	6.10	7.80	1.00	1.00	-49.6
جيبوتي	0.06	0.13	0.13	0.14	2.8
إجمالي الدول العربية	**731.6**	**1,290.2**	**826.3**	**740.2**	**-16.9**
العالم	**12,316**	**19,005**	**16,489**	**15,955**	**-5.7**
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	**5.9**	**6.8**	**5.0**	**4.6**	**-11.9**

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO)، أفريل 2017.

يوضح الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا بخصوص بإيرادات الصادرات بما فيها إيرادات المواد البترولية سنة 2016 لكن بمتوسط تغير عن سنة 2014 سالب وبمقدار – 22.8 %، وهذا راجع أساسا إلى نهج سياسة إنتاج النفط بالحصص من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبيك".

ولمعرفة قدرة هذه الصادرات على تغطية الواردات للدول العربية عموما والجزائر خصوصا تم استعراض الجدول التالي:

الجدول رقم (02): ميزان التجارة السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الدولة	متوسط 2000-2013	2014	2015	2016
الإمارات	50.64	125.00	41.00	40.90
السعودية	126.67	168.60	28.87	35.53
قطر	35.92	101.27	44.68	25.77
الكويت	40.02	71.09	23.05	14.58
البحرين	2.69	6.22	4.27	3.26
سلطنة عمان	11.64	23.92	5.85	2.60
موريتانيا	-0.17	-0.71	-0.56	-0.53
جيبوتي	-0.32	-0.67	-0.95	-0.83
سوريا	-1.96	-4.40	-3.30	-2.70
العراق	12.62	25.63	-2.69	-4.17
ليبيا	22.88	2.00	-2.80	-4.60
اليمن	-1.19	-4.24	-5.57	-5.77
تونس	-4.34	-8.07	-6.15	-5.89
السودان	-0.89	-4.76	-6.34	-6.29
الأردن	-7.03	-14.55	-12.64	-11.70
لبنان	-9.95	-16.59	14.46	-15.02
الجزائر	18.86	4.31	17.03	-17.84
المغرب	-13.61	-22.36	15.77	-18.76
مصر	-17.91	-39.93	42.23	-30.32
إجمالي الدول العربية	264.6	411.7	17.3	-1.8

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO)، أفريل 2017.

تشير الإحصائيات المعروضة في الجدول رقم (02) أعلاه إلى أن المنطقة العربية في مجموعها شهدت عجزا في تجارتها الساعية مع العالم، وقد ظهر هذا العجز البالغ 1.8 مليار دولار عام 2016 وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار النفط العالمية، إلا أن الصورة على المستوى الجزائري فقد تبوأت مراتب متدنية في ميزانها التجاري وحققت عجزا 17.84 مليار دولار لعام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة التي حققت فيها فوائض.

2- حالة التجارة الخارجية الجزائرية

تشير النتائج المحققة فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار 17.844 مليار دولار، بما يعادل ارتفاعا طفيفا بنسبة 4,8% مقارنة بسنة 2015.

كما تقدر نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات 62% في سنة 2016 مقابل 67% مسجلة في سنة 2015، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): ملخص الميزان التجاري لسنتي (2016/2015)

القيمة بالمليون

	سنة 2015		سنة 2016		التطور (%)
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	
الواردات	5 193 460	51 702	5 115 135	46 727	-9,62
الصادرات	3 481 837	34 668	3 161 344	28 883	-16,69
الميزان التجاري	-1 711 623	-17 034	-1 953 791	-17 844	-
نسبة التغطية (%)	67		62		

Source: *Centre national de l'informatique et des statistiques,* ***Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période année 2016)****, direction générale des Douanes, Algérie.*

3- تطور الصادرات الجزائرية

عرفت صادرات الجزائر سنة 2016 تطورا معتبرا فيما يخص الهيكل السلعي خارج المحروقات، فمن 1969 مليون دولار سنة 2015 إلى 27102 مليون دولار سنة 2016 بنسبة زيادة 1276.43 %، بخلاف المحروقات التي عرفت تراجعا محسوسا في صادراتها فمن قيمة 32699 مليون دولار سنة 2015 إلى قيمة 1781 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة – 94.55%، وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (04) أدناه.

الجدول رقم (04): تطور الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين (2005– 20016)

القيمة بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32599	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-17034	-17844

المصدر: عن الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

ويوضح الشكل التالي منحى الميزان التجاري الذي إتجه في التناقص في السنوات الأخيرة وخاصة سنتي 2015 و2016 كما يلي:

الشكل رقم (01): تطور التجارة الخارجية في الفترة ما بين (2005- 2016)

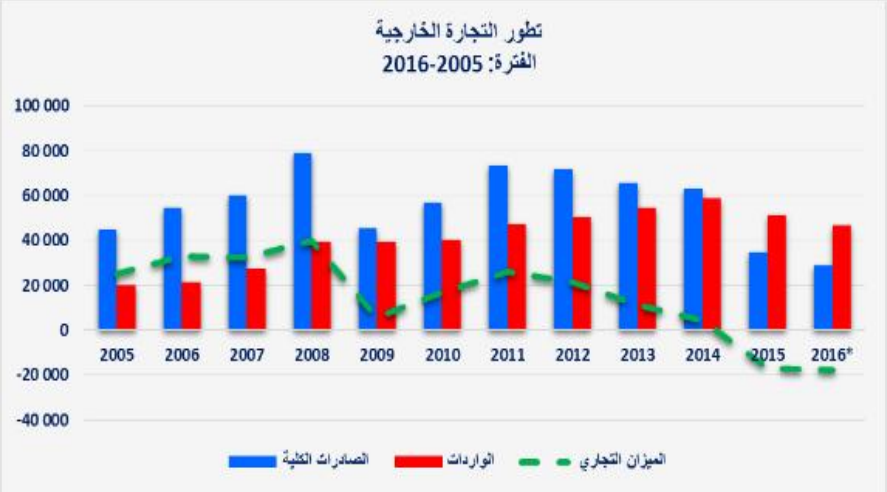

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركي (CNIS).

4- توزيع التجارية الخارجية حسب المناطق الاقتصادية

تتوزع كل من الصادرات والواردات الجزائرية على دول العالم حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية

القيمة بالمليون دولار

المناطق الاقتصادية	الواردات			الصادرات		
	السنة		التطور (%)	السنة		التطور (%)
	2015	2016*		2015	2016*	
دول الإتحاد الأوروبي	25 485	22 179	-12.97	22 976	16 739	-27.15
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	7 363	6 295	-14.50	5 288	6 251	18.21
الدول الأوروبية الأخرى	1 225	909	-25.80	37	80	116.22
دول أمريكا الجنوبية	2 822	2 857	1.24	1 683	1 678	-0.30
آسيا	11 850	11 618	-1.96	2 409	2 331	-3.24
الدول العربية	1 918	1 934	0.83	572	385	-32.69
الدول المغاربية	680	697	2.50	1 550	1 368	-11.74
الدول الأفريقية	359	238	-33.70	82	51	-37.80
المجموع	51 702	46 727	-9.62	34 668	28 883	-16.69

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS). * نتائج مؤقتة

تعد دول الاتحاد الأوربي الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 47,47 % من حيث الواردات، و95,57 % من حيث الصادرات.

فقد سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة 12.97 % مقارنة مع عام 2015، أي من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار أمريكي في عام 2016، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي أي 27.15 %.

كما تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13.47 % من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان، و21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان، وبلغت الزيادة في الصادرات مع هذه الدول 5.29 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 6.25 مليار دولار أمريكي في عام 2016، أي ما يعادل 18.21 %، في حين أن واردات الجزائر من هذه الدول، سجلت انخفاضا يقدر بـ 14.5% .

في حين تبقى المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق أخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة.

تشكيلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

فيما يخص تشكيلة الصادرات الجزائرية، فتمثل المحروقات أهم مبيعاتنا الأجنبية بنسبة 93.84% من الإجمالي العام للصادرات، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تبقى هامشية وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الصادرات الأساسية للمنتجات خارج المحروقات

القيمة بالمليون دولار أمريكي

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*	الحصة(%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
الطاقة والتشحيم	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	32 699	27 102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
نصف المواد	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693	1 597	4,5
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0,18
سلع الإستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0,06
مجموع الصادرات	**45 194**	**57 053**	**73 489**	**71 866**	**64 974**	**62 886**	**34 668**	**28 883**	**100**

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، عن الموقع الإلكتروني: http://www.caci.dz/ar

شملت مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا ما يلي:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 4.5% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي؛
- السلع الغذائية بحصة 1.13%، أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي؛

- المواد الخام بحصة 0.29 % بقيمة مطلقة تقدر بـ 48 مليون دولار أمريكي؛
- سلع المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي بـ 0.18% و0.06%.

5- أهم الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2015

يمثل الجدول التالي أهم زبائن الجزائر فيما يتعلق بالتجارة الخارجية كما يلي:

الجدول رقم (07): الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2015

القيمة بالمليون دولار أمريكي

بلد التصدير	2015	الهيكل (%)
إسبانيا	6 565	17.37
إيطاليا	8 369	22.15
فرنسا	4 921	13.02
بريطانيا العظمى	2 883	7.63
هولندا	2 281	6.04
تركيا	2 071	5.48
أمريكا	1 977	5.23
البرازيل	1 393	3.69
بلجيكا	1 282	3.39
الصين	2 179	5.77
البرتغال	1 009	2.67
تونس	856	2.27
كندا	748	1.98
كوريا	671	1.78
المغرب	667	1.77
اليابان	602	1.59
المجموع الفرعي	**34 093**	**90,220**
المجموع	**37 787**	**100**

المصدر: عن الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

يوضح الجدول رقم (07) السابق أن الزبائن الرئيسيين للجزائر في سنة 2015 نجد على الترتيب: إسبانيا بقيمة 6.56 مليار دولار أمريكي، إيطاليا بقيمة 8.36 مليار دولار أمريكي، فرنسا بقيمة 4.92 مليار دولار أمريكي، بريطانيا العظمى بقيمة 2.88 مليار دولار أمريكي، هولندا بقيمة 2.28 مليار دولار أمريكي وتركيا بقيمة 2.07 مليار دولار أمريكي.

الخاتمة

رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية إلا أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة للغاية ولم تتعدى في أحسن الحالات 3%، لم يتجاوز مجموع الصادرات غير النفطية خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2015، معدل 14 مليار دولار بينما بلغ مجموع الواردات قرابة 220 مليار دولار، أي بمعدل سنوي قدره 22 مليار دولار[20].

لهذا وجب التركيز أكثر على القطاعات أكثر تنافسية وتلبية تحقيق تغطية للصادرات أولا نحو السوق الداخلي لتقليص العجز في الميزان التجاري ثم التوجه ثانيا إلى الأسواق الخارجية التي تشكل منفذا صعبا خاصة مع الإجراءات الصارمة المتعلقة بالمقاييس العالمية المتعددة والتي تتطلب اعتمادا خاصا.

ومن جملة توصيات الدراسة:

- اتخاذ تدابير أكثر مرونة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات دعم التجارة والاستثمار الوطني؛
- تفعيل دور شركات تأمين الصادرات وتبسيط وشفافية إجراءاتها الإدارية؛
- تمويل صادرات المؤسسات بانتهاج أساليب أكثر شفافية، وتبسيط إجراءاتها الإدارية لتحقيق السرعة المطلوبة، وذلك عن طريق إدارة مصرفية عن بعد، متكاملة في خدماتها؛
- دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والروابط بين الدول النامية.

الاحالات والمراجع

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر– الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002، ص ص. 6– 8.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الخامسة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، أفريل 2017، ص. 03، عن الموقع الإلكتروني: http://dhaman.net

[3] نادية فضيل، النظام القانوني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وآثارها على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر1، 2014– 2015، ص ص. 83– 84.

[4] عن الموقع الإلكتروني: http://www.caci.dz/ar

[5] عن الموقع الإلكتروني: http://www.caci.dz/ar

[6] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/chambre–algerienne–de–commerce–et–d–industrie–caci

[7] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex

[8] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

[9] الصندوق الخاص لترقية الصادرات، عن الموقع الإلكتروني: http://www.algex.dz

[10] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/societe-algerienne-des-foires-et-exportations-safex

[11] عن الموقع الإلكتروني: http://www.cagex.dz

[12] بن زكورة العونية ومسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عن موقع: https://manifest.univ-ouargla.dz

[13] عن الموقع الإلكتروني: http://www.algex.dz

[14] مرسوم رئاسي رقم 13- 271 مؤرخ في 24 جويلية 2013، يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاق التجاري التفاضلي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية.

[15] عن الموقع الإلكتروني: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association

[16] وصاف سعيدي، ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية COTUNACE التونسية نموذجا، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص. 05.

[17] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اتفاقية إنشاء الصندوق العربي، عن الموقع الإلكتروني: http://www.arabfund.org

[18] مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، عن الموقع الإلكتروني: https://www.mof.gov.ae/Ar/strategicPartnership/strategicInterPartners/Pages/IslamicBank.aspx

[19] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المرجع السابق، ص. 10.

[20] في تقييم لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، عن الموقع الإلكتروني: http://sawtalahrar.net